مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد: 6 (رت 68) السنة: 2022

المكي بن باديس وقضايا المجتمع الجزائري في النصف الثاني من القرن 19

Al-Makki Ibn Badis and the Issues of Algerian Society in the Second Half of the 19th century

د.عبدالباسط قلفاط[1]

جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة

a.kalafat@univ-dbkm.dz

د. خير الدين بوهدة

جامعة يحي فارس بالمدية

bkheire2015@yahoo.com

تاريخ الوصول 2022/01/02 القبول 2022/09/03 النشر على الخط 2022/09/15
Received 02/01/2022 Accepted 03/09/2022 Published online 15/09/2022

ملخّص:

عرف المجتمع الجزائري في النصف الثاني من القرن 19 العديد من التحديات، خاصة تلك المتعلقة بالهوية والثقافة والأعراف والدين، وهي عادة ما تكون جد حساسة للغاية في أي مجتمع كان؛ لقد حاول الاستعمار الفرنسي طمس تلك الهوية من أجل السيطرة على المجتمع بثقافته الاستعمارية الجديدة؛ إلا أن قادة المجتمع ولا سيما العلماء والقضاة واجهوا المحتل الجديد باستماتة، ونذكر منهم الشيخ المكي بن باديس القسنطيني الجزائري (1820-1890) الذي استغل وسائل عصره للدفاع عن مقومات ومصالح مجتمعه.

من هنا فان إشكالية هذه الدراسة هي: إلى أي مدى استطاع الشيخ المكي بن باديس مواجهة تحديات المجتمع الجزائري في هذه المرحلة؟ وما تأثير الظروف التاريخية في مساهماته الإصلاحية؟ تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور الشيخ المكي بن باديس في مواجهة السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19.

الكلمات المفتاحية: المكي ابن باديس – قسنطينة – الجزائر – القضاء – الاستعمار الفرنسي.

Abstract

Algerian society had known in the second half of nineteenth century, many challenges, especially that concerning the identity, culture and norms which very sensitives are in any given state. French colonialism, tried to blur that identity and culture in order to control the society with new culture. However, the leaders of Algeria society, particularly Olammaa of Sharia, among them Sheikh Al-Makki Ibn Badis Al-Qusentini (1820-1890) who tried to face these challenges.

The problem research of this study is: what extent was Sheikh al-Makki Ibn Badis able to face the challenges of Algerian society at this stage? And what was the impact of historical circumstances that affected his reform contributions? The objective of this study isto light of the role Sheikh Al-Makki Ibn Badis in the face of the French colonial policy in Algeria during the second half of the 19th century.

Keywords : Al-Makki Ibn Badis – Constantinèe - Algiers – Justice – French Colonial.

[1] المؤلّف المراسل: **عبد الباسط قلفاط** البريد الإلكتروني: **a.kalafat@univ-dbkm.dz**

1 – مقدّمة

بعد غياب مؤسسات الدولة الجزائرية في بداية الاحتلال تولت فئة من العلماء مسؤولية المواجهة، وتعاملت مع كل مرحلة وفق ما تتطلبه الظروف من حيث الوسائل وطبيعة الصراع مع مؤسسات الاستعمار الفرنسي؛ لقد تعاون العلماء مع النخب السياسية قبل وبعد تعثر المقاومة المسلحة، وتمسكت هذه الفئة بمؤسسات المجتمع لحماية قدراته الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وتمثلت تلك المؤسسات في الأوقاف والقضاء والمساجد والمدارس والزوايا والجماعات الحرفية ولجان ممثلي الأهالي في والقرى والمدن، وهي المؤسسات التي قصدتها الإدارة الاستعمارية مباشرة بعد إزالة مؤسسات الدولة، وقد أخذت العملية الأخيرة من الاحتلال عدة عقود، بل لم تستطع احتواء كل مؤسسات المجتمع أو حلها، وهي الأرضية الصلبة التي حافظ عليها المجتمع ودافع عنها العلماء والقضاة.

يمثل الشيخ المكي بن باديس فئة العلماء المحافظين الذين تعاملوا مع الاحتلال ووسائله العنفية والسلمية باستراتيجية مرحلية، مع استغلال وسائل عصره في مواجهة التحديات المفروضة على المجتمع الجزائري، فما هو دور الشيخ المكي في معارضة السياسة الاستعمارية؟ وفيما تمثلت الوسائل التي استخدمها؟ وما هي مواقفه في الدفاع عن قضايا مجتمعه في النصف الثاني من القرن 19؟

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لمجموعة من العرائض والخطب والكتيبات التي أصدرها الشيخ المكي، تضمنها عدد من المصادر والوثائق الموجودة في الدراسة، والتي تكشف عن مساهمته في المقاومتين السياسية والثقافية.

2- عوامل تكوين شخصية المكي بن باديس (الإرث الحضاري والتحدي الاستعماري)

المكي ابن باديس من الجيل "المخضرم" الذي عاش صباه قبل الاحتلال، وعاصر في شبابه دخول الغزاة مدينة قسنطينة، وتابع أخبار مقاومة الحاج أحمد باي داخل المدينة وخارجها[1]، وكان قريبا من علمائها ومؤسساتها التي توفر أخبار تغلب المحتل واعتداءاته على الحرمات والملكيات والحريات، فسمع ما وقع في مدينة الجزائر وضواحيها والمدن والحواضر الأخرى، من تخريب وتهجير ونفي للعامة والخاصة من العلماء والفقهاء؛ كان المكي خلال الثلاثينات طالب علم وسليل أسرة العلم والسياسة، ولا شك أنه سمع بنفي المفتي الحنفي ابن العنابي[2] والعالم والسياسي حمدان خوجة[3]، والتضييق على المفتي المالكي مصطفى الكبابطي[1]، إضافة إلى عمليات النفي الجماعي وتشتيت الأسر والاعتداءات على المساجد والأوقاف والملكيات.

---

[1] – Christelow Allan, Muslim law courts and the French Colonial Stat in Algeria, University press – Newjersy, 1985,P,233-234.

2– محمد بن العنابي المفتي الحنفي نفاه الفرنسيون بعد شهرين من الاحتلال، قام بعدة رحلات وبعثات دبلوماسية إلى المغرب الأقصى واسطنبول وزار عدة بلاد عربية وإسلامية، بعد نفيه استقر بالإسكندرية وتولى بها القضاء،من أبرز أعماله "السعي المحمود في نظام الجنود"، تضمن سياسة الجنود، وتدبير أمرهم، وتنظيم صفوفهم. أبوالقاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 108-109.

3 – حمدان بن عثمان خوجة من أعيان ومثقفي مدينة الجزائر، قاوم الاحتلال سياسيا وثقافيا في الجزائر وفرنسا، من أبرز أعماله "المرآة" الذي تضمن تاريخ الجزائر مجتمعا وسلطة وكذلك فضح فيه سياسة الاحتلال الفرنسي في بداية الاحتلال بعد نفيه توفي في اسطنبول سنة 1843. حميدة عميراوي، "حمدان بن عثمان خوجة حياته وآثاره"، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، ع 90 ، السنة الخامسة عشرة، نوفمبر ديسمبر 1985، صص 98- 99.

ومن حيث تكوينه العلمي فقد تتلمذ على علماء قسنطينة بمساجدها ومدارسها، وكان تكوينه عصاميا أكثر منه تلقيا عن الشيوخ وتعلما بالمساجد والمدارس، وثقافته متنوعة بين المعارف الشرعية واللغوية والأدبية الموجودة بالمكتبات والمجالس العلمية والسياسية في قسنطينة التي تتبادل المعارف والتجارب؛ وبحكم احتكاكه بالفرنسيين بعد الخمسينات فقد تعلم اللغة الفرنسية وتحدث بها[2].

2-1 الماضي السياسي للمكي بن باديس: لعل أبرز العوامل التي أثرت في تكوينه هو الثقل التاريخي للعائلة، فهو ينتمي إلى أهم الأسر القسنطينية المتميزة بعراقة التراث وأصالة الانتماء الحضاري والباع الطويل في العلم، إضافة إلى الجاه والتربع في المناصب السياسية والدينية والإدارية؛ تقلد أبناؤها الإمارة والإمامة والقضاء والخطابة[3]؛ حتى قال الشيخ عبد الكريم الفقون[4] عن أبناء هذا البيت الباديسي "حازوا قصب السبق في الدراية والمعرفة والولاية"[5].

لقد كان لهذا الإرث الحضاري دوره في تكوين شخصية المكي بن باديس العلمية والسياسية، وباع طويل في تمثيل المجتمع في مختلف المجالس الاجتماعية والإدارية في قسنطينة خاصة؛ ومن مظاهر هذا الإرث الحضاري والدور الاجتماعي تلك الخدمات التي قدمها للمتضررين أثناء المجاعة الكبرى خلال الستينات، وخاصة خلال سنتي 1867 و1868، وكانت تلك المجاعات بسبب مجموعة من النكبات والكوارث الطبيعية من انتشار الجراد والزلازل والجفاف والوباء، وكذلك نتيجة سياسة القسوة التي اتبعها الاحتلال تجاه الجزائريين، وعلاقة المكي بها كانت على محورين هما مساعدة المتضررين بما حملته مخازن العائلة وتقديم المساعدات لهم، والمحور الثاني هو الاحتجاج لدى المؤسسات الفرنسية ومطالبته بمساعدة الجزائريين لمواجهة المجاعة، وذلك بتقوية قدراتهم المادية والفلاحية[6].

---

[1]- مصطفى الكبابطي قاضي ثم مفتي مالكي منذ 1830 حتى نفاه الحاكم العام بوجو سنة 1843 إلى الإسكندرية بسبب معارضته الاستيلاء على الأوقاف وتدريس اللغة الفرنسية بالمدارس القرآنية. أبو القاسم سعدالله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986، صص13-15.

[2]- أبوالقاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998 ص 462.

[3]- عبدالعزيز فيلالي، السياسة والقضاء عند المكي بن باديس وابنه حميدة، دار الهدى، عين مليلة(الجزائر)، 2014، ص 7. وللمزيد عن تسلسل العلماء والسياسيين في العائلة أنظر: علي تابليت، بحوث في تاريخ الجزائر،ج3 المغرب العربي، طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2014، ص267-268.

4 - هو عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم الفقون القسنطيني (15880-1663) حفظ القرآن وتعلم العلوم الشرعية والأدبية في العائلة وفي مدارس ومساجد قسنطينة، وكان تكوينه في شبابه عصاميا أكثر منه دراسة في المدارس،من أشهر مؤلفاته: "منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية "و"محدد السنان في نحور إخوان الدخان". حسين بوخلوة، عبدالكريم الفكون القسنطيني حياته وآثاره، رسالة ماجستير، جامعة السانية – وهران – 2008-2009، ص 52- 53.

[5]- منشور الهداية، ص 210 نقلا عن فيلالي، ص 28.

[6] - فيلالي، مرجع سابق، ص 39.

كان المكي بن باديس أحد النواب الثلاثة – رفقة حسن بن بريهمات[1] وأحمد ولد القاضي[2]– الذين استجوبتهم لجنة "لوهون" التي تأسست في 5 ماي 1869 برئاسة الماريشال راندون[3] لبحث أوضاع الجزائر وأسباب أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وكشف النواب الثلاثة عن الظروف الحقيقية لمجاعة الستينات وأسباب ارتفاع عدد الضحايا[4].

واجهت النخب السياسية والعلمية في هذه المرحلة قانون "كريميو"[5] وعملية التجنيس الجماعي لليهود، وكانت النخب القسنطينية أول من صدحت بموقفها، ومنها المكي بن باديس الذي تابع العملية مع مجموعة من العلماء والأعيان، وتم تسجيل وثيقة – بطلب من مجلس أعيان اليهود – بصفة رسمية في المحكمة المالكية في 22 جوان 1887؛ واستغل اليهود موقف العلماء – المسجل في الوثيقة – لتبرير قبول المسلمين بالتجنيس الجماعي لهم، ولذلك استدرك الموقعون الأمر بعد أقل من أسبوع، وحرروا رسالة أخرى موجهة لبعض مستشاري مجلس قسنطينة، تراجعوا فيها عن الموقف السابق، وانتهوا إلى معارضة التجنيس الجماعي سواء كان للمسلمين أم لليهود، وقدموا ثلاث حجج على خطورة التجنيس الجماعي لليهود، وهو نفس الموقف الذي تبنته نخب الإقليم الوهراني[6].

ولعل نشاط المكي في مختلف الوظائف والمناصب التي تولاها وانشغاله بقضايا مجتمعه وأسرته صرفه عن التأليف والكتابة، خاصة بعدما توظف في بعض المؤسسات الأهلية التي كانت تحت الوصاية الاستعمارية كالقضاء رفقة محمد الشاذلي القسنطيني[7]، وكذلك مشاركته وعضويته في عدد من المجالس الفرنسية واللجان الأهلية ممثلا ومدافعا عن قومه ومصالحهم وقضاياهم.

---

[1]– حسن بن بريهمات:قاضي بمدينة البليدة ومدرس بالمدرسة الشرعية بمدينة الجزائر وعضو المجلس الأعلى للقضاء سنة 1867، وعضو لجنة قسطامبيد، ويعتبر من النخبة المثقفة المتفتحة، توفي سنة 1301هـ، كان يحسن اللغة الفرنسية، وله في تقريظ كتاب "أقوم المسالك في أحوال الممالك" للمرحوم خير الدين باشا سنة 1284. Christelow, Op.Cit,P 112-113 .

2 – أحمد ولد القاضي هو أحد أعيان القبائل المخزنية وباشاغا فرندة في النصف الثاني من القرن 19، تحالف مع الفرنسيين خلال الأربعينات ونال بعض الامتيازات، ورغم ذلك تعرض له الفرنسيون بالايذاء والضرر سنة 1881، من أهم أعماله " لرحلة القادية في مدح فرنسة وتبصير أهل البادية" الذي كتبه بعد رحلته إلى باريس سنة 1878. أبوالقاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7 مرجع سابق، ص 363.

[3] – الكونت ألكسندر راندون كان حاكما عاما في الجزائر بين 1851 و1859، وهو الذي قضى على المقاومات الشعبية ببلاد القبائل متبعا سياسة بوجو، وبعدها عين ماريشالا ثم وزيرا للحربية.

4 – عن الوثائق التي تضمنت أسئلة اللجنة وأجوبة النواب الثلاثة، نفسه، صص171-178.

[5]– نسبة إلى إسحاق كريميو وزير العدل الفرنسي الذي سعى منذ قبل إلى دمج اليهود الجزائريين في المجتمع الفرنسي، وتحقق مشروعه وأصدر القرار في 1870/10/24 القاضي بتجنيس يهود الجزائر بصورة جماعية وإجبارية، وقد استغل كريميو الظروف الصعبة التي كانت تمر بها فرنسا ليحقق لهم الحلم. يحي بوعزيز، مرجع سابق، صص 204-205.

[6]– نفس المرجع السابق، صص 207 إلى 211. ورسائل أعيان قسنطينة موجودة بنفس المرجع، صص217-220.

[7]– محمد الشاذلي القسنطيني أبو القاسم سعدالله، القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص34. القاضي محمد الشاذلي الشاذلي (1807 – 1877) تولى القضاء بسطيف وهو من فقهاء المالكية، ثم تولى إدارة مدرسة سيدي الكتاني ولد بقسنطينة ودرس بها الفقه على المذهب

كان علماء قسنطينة كغيرهم في القطر الجزائري مرجعا للنخب والمجتمع أمام كل التحديات، ورغم وجود العديد من العلماء والأعيان فلم يبلغوا كلهم ما بلغه المكي بن باديس، وهذا نتيجة مقاومته لسياسة الاحتلال، ولدور ماضي الأسرة السياسي والاجتماعي وقدراتها العلمية والمادية، وللمناصب السياسية والوظيفية التي تولاها، إضافة إلى وصول صوته للسلطات الاستعمارية عبر وسائل عصره.

2-2 أثر السياسة الاستعمارية على شخصية المكي بن باديس: يعتبر المكي من فئة العلماء الذين واجهوا الاحتلال بعدما تعاونوا مع المقاومة المسلحة في المرحلة الأولى[1]؛ وقد أدرك المجتمع الجزائري بقيادة تلك الفئة أن أبرز أهداف السياسة الاستعمارية هي تهديم قدراته المادية ومقوماته الحضارية، بداية بمحاربة الإسلام وتحييد الشريعة وتدجين القضاة، إلى الاستيلاء على الأرض ونهب الملكيات ومصادرة الحريات وتشتيت النخب، وقد ظهرت هذه الاستراتيجية واضحة في تصريحات وتصرفات القادة العسكريين، بل حتى في "تفكيرهم الديني والتبشيري"[2]، وفي مضمون التشريعات التي صدرت منذ الأيام الأولى[3]، خاصة تلك التي ارتبطت بالقضاء والتعليم والأوقاف والمساجد"[4].

في مقابل هذا اكتشف كذلك قادة الاحتلال مدى تمسك الشعب بدينه وعلمائه، وأدركوا أن الإسلام هو أساس حياتهم السياسية والاجتماعية والتعليمية[5]، فركزوا حروبهم عليه، وتكاملت في ذلك تشريعاتهم القضائية مع سياستهم الاستعمارية وتصرفات وسيرة قادتهم، إضافة إلى حروبهم العسكرية وما صاحبها من مجازر واعتداءات على الأنفس وعلى مؤسسات المجتمع وقيمه[6].

المالكي، قام بثلاث رحلات إلى أوروبا، كما انتدب لمؤانسة الأمير عبد القادر في معتقله في أمبواز بفرنسا ومات بطولقة، له" ديوان شعر. عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1980، ص185.

[1]- Christelow, Op.Cit, P 180- 185

[2]عبدالجليل التميمي، " التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19"، المجلة التاريخية المغربية، ع01 - 1974، صص12-24. وكذلك عبدالهادي شاوش حباسي، "من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر(1830-1962)"، مجلة الدراسات التاريخية، ع، 10، - 1997، صص، 79-85.

[3]- عبد الباسط قلفاط، "الاستعمار الفرنسي والقضاء الإسلامي في الجزائر خلال القرن 19"، حوليات مخبر التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، ع 04، سنة 2011، صص 275-279.

[4]- من مظاهر إدراك الرأي العام لأهداف الاحتلال ما تضمنته عريضة سكان قسنطينة سنة 1833 أنظر:جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن 19(1830-1914)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص،78- 79.

[5] عن التقارير الفرنسية التي تتضمن اعترافاتهم بمكانة الإسلام في المجتمع الجزائري أنظر: عبد الباسط قلفاط، سياسة الاحتلال الفرنسي...، مرجع سابق، ص 27-28.

[6]- عن عمليات النهب والتدمير التي طالت مؤسسات المجتمع ومقوماته أنظر: حمدان خوجة، المرآة، ت، محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، صص،215-270، وجمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، صص114 -123.

لقد شن الاحتلال الفرنسي على المجتمع الجزائري حربا مدمرة كانت لها انعكاسات سلبية على الهيئات الدينية والثقافية والاجتماعية، فدمر وصادر المؤسسات التعليمية، وقتل وهجّر ودجّن العلماء والمدرسين، حتى تم له تحييد أغلب رجال هذه الفئة التي توظفت في مصالح الديانة والتعليم والقضاء، ولم يتبق لها نفوذ سياسي ولا اجتماعي، وتوقف أو تراجع نشاط الزوايا والمساجد والمدارس[1]؛ إضافة إلى هذه السياسة فقد أصدر الاحتلال طيلة القرن 19 ترسانة من التشريعات تضمنت مئات المراسيم والقوانين التي اعتدت على حقوق القضاء الإسلامي والمساجد والأوقاف والهوية والأرض وغيرها.

بعد هزيمة الثوار في انتفاضة 1871 وقدوم النظام الجمهوري الذي سيطر فيه المستوطنون زادت مظالم الاحتلال، فقيدوا حركة القضاة وأصدروا قانون الأهالي سنة 1881 لحماية تشريعاتهم واعتداءاتهم، فكان ذلك القانون كما يقول ابن عابد الجلالي: "عبارة عن سيف معلق على رؤوس الأهالي، يمنعهم حتى من التوجع من آلامهم، فضلا عن مطالبتهم بالحقوق الضرورية"[2]، ورغم ذلك فقد تجددت المقاومة السياسية والثقافية والاجتماعية تحت قيادة نخب المدن ومن أبرزهم المكي بن باديس في قسنطينة عبر الاحتجاجات والعرائض والصحافة وغيرها.

إن أبرز خصائص المرحلة التي نشأ وعمل فيها الشيخ المكي بن باديس هي:

- اختفاء مؤسسات الدولة الجزائرية وتراجع مؤسسات المجتمع، مما أحدث فراغا رهيبا.
- تحول الحملة الفرنسية إلى احتلال استيطاني استعمل مختلف الوسائل العسكرية والسياسية والتشريعية لتحطيم قدرات المجتمع الجزائري ومقوماته الحضارية.
- غياب الوعي الجمعي الوطني بخطورة الوضع ومآلاته، إضافة إلى تشتت النخب الوطنية وعجز بعضها على حسن التعامل مع التحديات الجديدة التي فرضها الاحتلال.
- اقتناع النخب في المدن بعد هزيمة انتفاضة 1871 بأن المقاومة العسكرية أصبحت وسيلة غير مجدية في هذه الظروف، وبدأت تجمع صفوفها وتنظم جهودها للتحول للمقاومة السياسية والثقافية.

وبهذا كانت أولويات هذه المرحلة في نظر المكي بن باديس هي التمسك بما بقي من مقومات المجتمع ومؤسساته والعض عليها بالنواجذ، واستغلال وسائل العصر وتقسيم الأدوار والميادين، والمحافظة على حس المقاومة والتحدي في مظاهرها السياسية والثقافية والحضارية.

[1] – عبدالقادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص 43.

2 – محمد بن عابد الجلالي، تقويم الأخلاق، المطبعة الجزائرية الاسلامية، قسنطينة، 1927، ص 17.

3-الميادين التي نشط من خلالها المكي بن باديس

بلّغ المكي بن باديس من خلال مجموعة من الوسائل صوت الجزائريين ومعاناتهم والمظالم التي لحقتهم من الإدارة الاستعمارية في السياسة والقضاء والتعليم والهوية وغيرها، وتعاون في ذلك مع بعض النخب القسنطينة والجزائرية بداية من ابنه حميدة[1] والشيخ عبدالقادر المجاوي[2] وصالح بوشناق[3] وحسن بن بريهمات وغيرهم، إضافة إلى أنه كان قائدا وموجها لاحتجاجات الأهالي وكتابة العرائض.

3-1 ميدان القضاء:عمل المكي بن باديس في المحاكم الشرعية والفرنسية، فتولى أولا وظيفة مساعد في المكتب العربي ثم مساعدا للقاضي محمد الشاذلي القسنطيني، ثم قاضيا بوادي العثمانية خلال الستينات من القرن 19، وقد تولى القضاء بين سنوات 1856 و1876 في قسنطينة وضواحيها[4]، وحسب بعض الدراسات الحديثة فإنه كان متوليا القضاء المالكي في نهاية الثمانينات[5]، وعمل كذلك كمساعد مسلم بالمحكمة الفرنسية بقسنطينة لمهمة الاستشارة والمساعدة، وتعرّف من خلال هذه المواقع على مظالم الاحتلال تجاه مؤسسة القضاء الإسلامي؛ وشارك العلماء والنخب في الدفاع عن حقوق القضاة وكرامتهم، وكان الصراع حسب بعض الباحثين قبل مرسوم 1886 صراعا حول استقلالية القضاء الشرعي وحدود صلاحياته، وبعده أصبح صراعا حول بقاء القضاء الإسلامي أو دمجه في قضاء المحتل واختفائه[6].

3-2 مشاركته في اللجان الرسمية والمجالس العليا: نشط المكي بن باديس في اللجان الرسمية المحلية والوطنية، وكانت بدايتها من اللجنة الدينية في قسنطينة، التي تشرف على المساجد والتعليم، وقد كشفت الدراسات الأخيرة عن نشاط هذه اللجنة بين سنتي 1885 و1905، حيث كانت بمثابة المجلس العلمي القضائي الموجود في المدن الحواضر، وأبرز أعضائها المفتيان والقاضيان المالكيان

1- حميدة بن المكي بن باديس (جد عبدالحميد بن باديس)كان تكوينه يشبه تكوين والده داخل العائلة وفي مدارس قسنطينة في منتصف القرن 19 وكذلك تكوينا عصاميا، خلف والده في مجلس عمالة قسنطينة سنة 1882، وأشرف على العمل الفلاحي في مزارع العائلة، ونشط في حركة الاحتجاجات والمعارضة السياسية – الثقافية في الثلث الأخير من القرن. أبو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، مرجع سابق، ص 464.

2- شيخ الجماعة عبدالقادر المجاوي(1848-1913) ولد بتلمسان وتلقى تعليمه الأول بها ثم هاجر إلى المغرب الأقصى وأتم تعليمه بطنجة وتيطوان ثم بالقرويين وعاد إلى الجزائر ودرس بالمدرستين الشرعيتين بقسنطينة والعاصمة، وتخرج عليه مجموعة من النخب والعلماء والمدرسين، ترك عددا من المؤلفات والمنظومات أشهرها "ارشاد المتعلمين" و"الاقتصاد السياسي". عادل نويهض، مرجع سابق، صص286 – 187.

3 – صالح بوشناق: ولد بنواحي سطيف ودرس بالمدرسة الشرعية بقسنطينة وتولى القضاء بميلة خلال الستينات من القرن 19، ثم كان عضوا بمجلس عمالة قسنطينة خلال الثمانينات، وزار فرنسا في أكتوبر 1880، عارض السياسة الفرنسية في القضاء والتجنيس خاصة،احتك بعلماء ونخب عصره مثل المكي بن باديس وعبدالقادر المجاوي وحميدة بن المكي . أبوالقاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق،ص 465.

4 – سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، مرجع سابق، ص462.

5 – جميلة معاشي، الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية بقسنطينة من خلال سجل مراسلات – لجنة الشؤون الدينية(1885-1904)، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012، ص 10.

6 – Christelow, Op.Cit, P 223.

والحنفيان، ومنهم في نهاية القرن 19 القاضي المالكي المكي بن باديس؛ فمن صلاحيات اللجنة إجراء المسابقات للمترشحين للوظائف الدينية بالمساجد والزوايا، واقتراح المدرسين والأئمة للمساجد[1]، وتوفير ما يمكن توفيره من خدمة للمساجد (أفرشة – انارة – وسائل النظافة...)[2]؛ عملت اللجنة على الدفاع على حرمة المساجد وخدمتها وحرصت على كرامة موظفيها، وكذلك إجبار المحتل على الاعتراف بقيم وتقاليد المسلمين بحاضرة قسنطينة[3]. ولا شك انه كان للقاضي المكي بن باديس دور مهم في هذه اللجنة، وعمل رفقة زملائه داخلها وخارجها على الحفاظ على التعليم العربي والقيم الحضارية ومواجهة المنظومة التغريبية الاستعمارية[4].

ومن اللجان الرسمية المهمة التي شارك فيها لجنة قسطامبيد(Gastambid)[5]، وقد كان له بها صوت مسموع، وهي اللجنة التي شكلتها الإدارة الاستعمارية بعد شكاوى النخب والمجتمع من مظالم مرسوم 1859 القضائي الذي أصدره المستوطنون المتطرفون، وكذلك بعد الزيارة الثانية لنابليون الثالث إلى الجزائر سنة 1865[6]، وكان صوت المكي بن باديس بارزا في المطالبة باستقلالية القضاء الإسلامي، وضرورة توظيف خريجي الزوايا في القضاء والديانة، باعتبار أن مستواهم العلمي أحسن من خريجي المدارس الشرعية، وحسب بعض الدراسات فان فكرة الامتحانات التي عملت بها الإدارة الاستعمارية بداية من سنة 1869 كانت من اقتراح المكي ابن باديس[7]. باديس[7].

شارك كذلك في لجنة تكونت سنة 1871 لدراسة القانون الجنائي الفرنسي، في ظروف كان يجري فيها الإعداد لقانون أمني خاص بالجزائريين، والذي سيصدر تحت اسم "قانون الأهالي"[8]، ورغم أنه لم يعرف عن هذه اللجنة إن كانت خرجت بتقرير عام ومشاريع،

---

[1] – وافقت اللجنة سنة 1891 على السماح للشيخ عبدالقادر المجاوي بالتدريس بجامع سيدي عبدالمؤمن. عائشة بولثريد، التعليم العربي الحر في الجزائر ومؤسساته من سنة 1947 إلى سنة 1962، قسنطينة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2017، ص 24.

[2]– بلغت ميزانية هذه الخدمات سنة 1889 ما مقداره 1644 فرنك. معاشي، مرجع سابق، ص 12.

3– معاشي، مرجع سابق، ص 13.

4– فيلالي، مرجع سابق، ص 24 و32.

5– لجنة قسطامبيد أسستها الإدارة الاستعمارية بقرار 1866/01/13، برئاسة عضو مجلس الدولة ومستشار محكمة الاستئناف بباريس يوجين قسطامبيد، مهمتها إعداد مشروع قضائي جديد، شارك فيها صوريا بعض أفراد النخبة الجزائرية. عبدالباسط قلفاط، سياسة الاحتلال الفرنسي...، مرجع سابق، صص 294–296.

6 – عن أعضاء اللجنة وظروف عملها أنظر، قلفاط، سياسة الاحتلال ...، ص 294 إلى 296.

7 – Christelow, Op.Cit, P 86 Et 184. وانظر رأي المكي في تدني مستوى القضاة المسلمين في نهاية القرن 19 عند أبوالقاسم سعد الله، الحركة الحركة الوطنية... ، ج1 (1860–1900)، مرجع سابق، ص 380.

8 – سعدالله، المرجع السابق، ص 380. ولكن عمليا كان هذا القانون ينفذ منذ عقود.

فان المكي نشر تقريرا في هذه الظروف تحت عنوان"تقرير الأحكام الشرعية التي تناسب لصوص البوادي في الأوطان الجزائرية"[1]؛ ولكن الإدارة الاستعمارية لم تقبل باقتراحاته وأصّرت على إصدار قانون الأهالي الذي استعملته كوسيلة عقابية لإسكات أصوات المعارضة والاحتجاجات؛ هنا تطورت مواقفه لصالح المعارضة الصريحة للسياسة الاستعمارية القضائية والاندماجية، وانتقل إلى الصحافة لنشر أفكاره السياسية والإصلاحية[2].

عمل كذلك في مجلس عمالة قسنطينة، الذي كان فيه عضوا استشاريا فقط، ولكنه تمكن عبره من نقد السياسة الاستعمارية تجاه القضاء والدين والأمن، ولعل أول مداخلة له بمجلس قسنطينة كانت في 1865/09/21 حيث نقد طريقة وشروط توظيف القضاة المسلمين، وأكد أن الكثير من خريجي الزوايا أولى من خريجي المدارس الشرعية[3]؛ وارتبطت بهذه المنابر وسيلة تقديم العرائض رفقة النخب النخب والعامة، والتي فضحت سلطة الاحتلال وكشفت عن المظالم التي لحقت بالجزائريين.

3-3 الصحافة: نشط المكي بن باديس عبر وسيلة الإعلام، فنشر الكتيبات وكتب في الصحافة في نفس الموضوعات التي تكلم فيها في الوسائل الأخرى؛ تعتبر أداة الصحافة جديدة على المجتمع في هذه المرحلة، فبعد احتكاكه بالنخب الفرنسية والجزائرية التي اشتغلت بجريدة المبشر وغيرها تفطن المكي لأهمية هذه الأداة، وكان من أوائل من استعملها للدفاع عن حقوق مجتمعه المادية والحضارية[4]؛ كتب في جريدة المنتخب[5] القسنطينية بين سنتي 1882 و1883، ورغم قلة الدراسات حول هذه الجريدة فقد تبين أن بعض اهتماماتها كانت من اهتمامات المكي بن باديس مثل: التمثيل النيابي للجزائريين والتساوي في الضرائب بينهم وبين الأوروبيين وكذلك معارضة القوانين الاستثنائية وقانون الأهالي.

أكد المكي على مطلب التمثيل السياسي للمسلمين لكي يتمكنوا من إبلاغ صوتهم والدفاع عن قيمهم ومصالحهم، ودافع عن حقوق القضاء الإسلامي وضرورة الاحتفاظ بقوانينه –الشريعة الإسلامية– حتى في المحاكم الفرنسية عن طريق المساعدين المسلمين، وهي وظيفة مارسها لعدة سنوات وأدرك دورها في الدفاع عن حقوق الجزائريين ومنهم المتهمين بحرق الغابات، ودعا إلى حق الجزائريين في

---

1 – التقرير محقق ومنشور كاملا عند عبد العزيز فيلالي في تسع صفحات. فيلالي مرجع سابق، صص 64-73. ويسميه بعض الباحثين "كتيب" بعنوان:"عرض للقوانين الردعية التي يجب تطبيقها على اللصوص في بادية الجزائر". أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ص380.

2 – Christelow, Op.Cit, P 200-201.

3 – Ibid, P 184

4 – سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، مرجع سابق، ص 460.

5– جريدة المنتخب أسبوعية مزدوجة اللغة دامت تسعة أشهر، أسسها أحد الليبراليين الفرنسيين للدفاع عن الجزائريين مما لحقهم من الإدارة الاستعمارية والقوانين الاستثنائية وتصرفات المستوطنين، وكذلك تسعى لتعريفهم بالمظاهر "الايجابية في الحضارة الفرنسية"، واجهت معارضة من الكولون ومن الادارة المركزية في الحكومة العامة مما أدى إلى توقفها بعد أن نشرت حالة من الوعي لدى المجتمع النخبة في قسنطينة خاصة، من أشهر كتابها عبدالقادر المجاوي والمكي بن باديس. أبوالقاسم سعدالله، الحركة الوطنية، ج1 (1860-1900) مرجع سابق، ص 575.

العدالة الاجتماعية[1]؛ ورغم تتبعنا للدراسات المتوفرة حول الصحافة المحلية في قسنطينة خلال السبعينات والثمانينات فلم نعثر على كتابات فيها للمكي إلا جريدة المنتخب.

رغم أن الشيخ المكي بن باديس يصنف ضمن النخبة المحافظة، خاصة منها تلك التي درست واحتكت بفئة العلماء الأوائل الذين درسوا ودرّسوا قبل وبعد الاحتلال، ولكنه عايش واحتك في نهاية القرن 19 بمجموعة من المثقفين المستنيرين، الذين استفادوا من ثمرات الصراع مع المؤسسات الاستعمارية ومتابعة ومواجهة لجان التحقيق وتشريعات الإدارة والمستوطنين في القضاء والأمن والضرائب والإدماج والتعليم وغيرها، وتلك هي قضايا النخبة الإصلاحية الجديدة التي تخرجت من المدارس الشرعية وتأثرت إيجابا بوسائل الاستعمار في التعليم والإعلام والسياسة[2]؛ إضافة إلى الأحداث السياسية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، فقد عايش نشاط أبرز المقاومات والثورات الشعبية المسلحة، ثم شهد تراجعها خلال السبعينات والثمانينات، وكان أبرز قادة نشاط المقاومتين السياسية والثقافية؛ أما على مستوى العالم الإسلامي فقد شهد احتلال فرنسا لتونس وانكلترا لمصر.

يعتبر المكي بن باديس أبرز من نقل رسالة ومهمة العلماء والنخب من جيل ما قبل الاحتلال إلى جيل الحركتين الإصلاحية والوطنية نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، فهو رغم أنه تلقى تكوينا تقليديا في صباه إلا أنه استغل ظروف ووسائل عصره، وسلّم مشعل المقاومة الثقافية والسياسية للجيل الذي جاء بعده سواء داخل العائلة أو خارجها، وتظهر استمرارية مطالبه واضحة في نشاط ومقاومة ابنه حميدة وحفيده عبد الحميد وزميله صالح بوشناق وغيرهم، ولا شك أن تلك الاستمرارية هي الحلقة المضيئة في مسيرة الحركة الوطنية بمفهومها الواسع[3].

يصعب فهم تراجع المقاومة الوطنية بكل بأشكالها خلال السبعينات ويقظتها في الثمانينات والتسعينات ما لم ندرس ميزان القوى في هذه المرحلة، والآثار النفسية التي تركتها أحداث بداية هذه المرحلة على الجيل الثاني، وأهم هذه الأحداث تغيير نظام الحكم لصالح المستوطنين في الجزائر، وانهزام أهم الثورات الشعبية سنة 1871، وما خلّفته من تحطيم للمعنويات وترتيب للأولويات، فالجيل الذي عايش انهيار انتفاضة 1871، كان يتحرك – حسب الدكتور جمال قنان- في وضعية نفسية يمكن إيجازها في العبارات التالية: "لقد حارب وانهزم فليس له أن يطالب بأي شيء سوى قيام فرنسا بتوضيح موقعها وسياستها إزاء الجزائريين"[4].

---

[1] - Christelow, Op.Cit, P, 200-201. أبرز من درس هذه الجريدة وكتابها الزبير سيف الإسلام في الجزء الرابع من كتابه "تاريخ الصحافة في الجزائر والباحث الأمريكي ألان كريستلو في دراسته السابقة حول المحاكم الإسلامية والسلطة الفرنسية في الجزائر.

2- أبوالقاسم سعدالله، أفكار جامحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1988، ص80.

3- عن انتقال التجارب بين أجيال المثقفين الجزائريين خلال القرن 19 أنظر: دراسة أبو القاسم سعدالله "مدارس الثقافة العربية في المغرب العربي 1830-1954: دراسة مركزة على الجزائر، ضمن كتاب "أفكار جامحة، مرجع سابق، صص 55-88.

4 - قنان، مرجع سابق، ص 16.

4- قضاياه واهتماماته: ن اهتمامات المكي بن باديس حول قضايا مجتمعه نجدها في عريضة حررها باسمه سنة 1889[1]، وفي التقرير السابق حول القوانين الردعية، وكذلك نفهمها من عريضتين أخريين الأولى صدرت من طرف أعيان وعلماء وأهالي مدينة قسنطينة في 10 جويلية 1887 وموجهة للبرلمان ومجلس الشيوخ الفرنسيين[2]، وهذه كانت في حياة المكي، والثانية وقعها ابنه حميدة وثلاثة من أعضاء مجلس قسنطينة وكانت في 10 أفريل 1891[3]، كما يمكن إضافة شكاوى وعرائض أهالي قسنطينة إلى لجنة مجلس الشيوخ سنة 1892 سواء كان المكي حيا – على رأي من يقول أن وفاته كانت سنة 1899- أو لأن جل المظالم والمطالب التي طرحها الجزائريون أمام اللجنة كانت من اهتماماته، وسنتوقف خاصة عند المسائل التي تناولها – المكي - في عرائضه وكتاباته وخطبه بمجلس قسنطينة وتعرضت لها باقي العرائض والشكاوى، ويمكن تحديد تلك المسائل في:

4-1 الدفاع عن صلاحيات القضاء الشرعي ومعارضة التجنيس: لعل أول مواقف المكي من تدخلات السلطة الاستعمارية في القضاء الإسلامي تلك المداخلة التي قدمها بمجلس قسنطينة ضد مرسوم 1859 مطالبا بإلغائه واسترجاع حقوق القضاة[4]: "... اذا كان المسلمون لا يريدون التغيير في شريعتهم فلأنهم يرفضون هذا التغيير، وهم لم يروا فيه منفعة لأنفسهم"[5]، وبقي يؤكد على هذا الموقف في مختلف المناسبات وبما توفر له من وسائل.

ارتبطت مسألة التجنس في ردود الفعل الوطنية عامة ارتباطا وثيقا بالدين والهوية والقضاء خاصة، والقاسم المشترك بينها هو الاستماتة في التمسك بقوانين الأحوال الشخصية؛ يظهر هذا فيما تضمنته صراحة عريضة سكان قسنطينة السابقة – وكان المكي أبرز موقعيها – عدة مرات، ففي بدايتها تقول: "إن الدخول في الجنسية الفرنسية ستكون آثاره بالنسبة لنا هو الإلغاء الكامل لقوانيننا ونظمنا... والحال الكل يعلم أن القانون (يعني الشريعة) عندنا هو أساس الدين، وانه غير مسموح لنا الخروج عن هذه الطريق

1 – الرسالة بعنوان:"معلومات موجهة للحكومة الفرنسية حول مختلف المصالح التي تخص السكان المسلمين الجزائريين"، كتبت باللغة العربية ثم ترجمت إلى الفرنسية، موجودة كاملة عند عبد العزيز فيلالي باللغة الفرنسية في 11 صفحة وترجم الأستاذ قنان بعض صفحاتها.

2- وقع على هذه الوثيقة 1700 شخص وتم المصادقة على التوقيعات ببلدية قسنطينة بمحضر رئيسها. قنان، مرجع سابق، ص 197.

3 – هذه العريضة نشرها عبدالحميد بن باديس في جريدة الشهاب في شهر أفريل سنة 1937. أنظر: ابن باديس حياته وآثاره، ج2، جمع ودراسة عمار طالبي، دار الغرب الإسلامي، 2 بيروت، 1983، صص 22-32.

4 – المرسوم صدر بضغط من المستوطنين والقضاة الفرنسيين المتطرفين، وكان استثناء في مسيرة التشريعات القضائية الفرنسية في هذه المرحلة، لذلك تنازلت السلطة عن أهم مبادئه في المرسوم التالي 1866. للمزيد عن ظروف صدوره ومضمونه أنظر: قلفاط، سياسة الاحتلال الفرنسي ...، مرجع سابق، صص 255 إلى 266.

5 - Conseil Général de Constantine 1865, Séance 03-10-1865.

السوي..."[1]؛ وبعد أن توضح العريضة قلة الفوائد التي يتحصل عليها المتجنسون تؤكد مرة ثانية وباسم الجزائريين المسلمين كلهم أن وضعهم الاجتماعي والمدني الحالي هو المناسب لهم، مع ضرورة المحافظة "على شريعتنا المدنية منها والدينية..."[2].

اختصر المكي في رسالته إلى الحكومة الفرنسية المظالم الواقعة على القضاء الإسلامي في خمس نقاط، أولا بيروقراطية المحاكم الفرنسية التي استولت على صلاحيات القضاة خاصة في المسائل الخفيفة مع كثرة الأتعاب والجلسات وبعد المحاكم على المتقاضين، مما يدفعهم لحل منازعاتهم وديا؛ وهنا يقترح المكي إما أن يكلَف القاضي الفرنسي بقضايا الجزائريين وحدهم ويعمل كل أيام الأسبوع ما عدا أيام العطل الرسمية، وإما أن تعاد هذه القضايا الخفيفة إلى صلاحيات القضاة الشرعيين، وقد حددت عريضة أهالي قسنطينة قيمة هذه القضايا الخفيفة بين خمسة ومائة فرنك، وتعرضت الوثيقتان إلى الأضرار التي تلحق بالمتقاضين والقضاة الفرنسيين الذين يجهلون "قوانيننا وعاداتنا"[3]؛ وإلى سوء تنفيذ بعض بنود المواد الأخرى المتعلقة بتحديد مجالات الصلح بين المتخاصمين وهو تقليد موجود في المجتمعات الإسلامية منذ قرون وله وسائله وشروطه.

النقطة الثانية عند المكي هي المطالبة بحق المتقاضين في اختيار الجهة القضائية التي يتوجهون إليها[4]، وهو ما كان معمولا به في مرسوم 1866 وتخلى عنه المشرع الفرنسي في مرسوم 1886، "وهذا الإجراء يتماشى مع مبادئ الحرية التي يجب ان يتمتع بها كل واحد..."[5]. أكدت الوثيقتان كذلك على الأضرار التي لحقت بالقضاء الإسلامي جراء الاستيلاء على صلاحياته المدنية والعقارية.

الملاحظتان الرابعة والخامسة في رسالة المكي بن باديس تتعلقان بقضايا التركات ومسائل الأحوال الشخصية التي تركت غامضة في مرسوم 1886، وهو عكس ما كان معمولا به من قبل، لذلك حددها في الصفحتين الآخرتين من رسالته، لأن هذه المسائل هي معقدة ومتداخلة ولا يفهمها إلا القضاة المتمرسون والفقهاء، وإذا بقيت من اختصاص القضاة الفرنسيين فإنها ستختفي مع الزمن نتيجة سياسة الإدماج، وهنا تربط عريضة 1887 بين مسائل الأحوال الشخصية وقضية التجنيس فتؤكد: "وبالتحديد فإن أعز ما رغب فيه والذي نتشبث به أكثر من أي شيء آخر هو المحافظة على شريعتنا، فإخضاعنا بالجملة وبدون قيود للجنسية الفرنسية سيجرنا إلى ترك تقاليدنا..."[6].

---

[1] – قنان، مرجع السابق، ص 198. وانظر كذلك مواقف أخرى في: قلفاط، سياسة الاحتلال الفرنسي...، صص، 450-452.

[2]– قنان، نفس المرجع السابق، ص 199.

3 – رسالة المكي إلى الحكومة الفرنسية عند: فيلالي، مرجع سابق، ص 99. وعريضة سكان قسنطينة عند قنان، مرجع سابق، ص 204.

4 – رسالة المكي إلى الحكومة الفرنسية عند: فيلالي، مرجع سابق، ص 101.

5 – عريضة سكان قسنطينة، ص 204

6– نفسه، ص 198.

لم تفرق الوثيقتان بين رفض "التجنس أو مشروع إدماج المسلمين جملة في الأمة الفرنسية" وبين معارضة الاستيلاء على صلاحيات القضاة[1]، لأنها تمثل عند الشعب الدين والشريعة والهوية، والقبول بها يعني الردة في نظر العلماء والمجتمع[2].

من مواقف المكي الصريحة مطالبته بضرورة احترام دين وشريعة المجتمع الجزائري لأن: "الأوروباويون في بعض العمالات جاوزوا الحد وخرجوا عن المقصود حتى أنهم تكلموا فيما يضر بالشريعة الإسلامية..."، وذكّرهم بما تعهدت به دولتهم في معاهدة الاستسلام من "احترام دينهم وشريعتهم وعوائدهم وأنفسهم وأموالهم..."، وهو نفس التعهد الذي قدمه نابليون الثالث عند زيارته للجزائر[3]؛ وآخر ما توصي به عريضة أهالي قسنطينة هي إبقاء الفصل في المنازعات التي ترتبط بالنشاط الفلاحي لدى القضاة المسلمين، لأنها ترتبط بكثير من العادات والأعراف في مسألة القروض وصيغ الشركات وهي عادات تقرها الشريعة الإسلامية[4].

4-2 معارضة التشريعات الفرنسية: من منشورات المكي بن بايدس كتيب بعنوان "تقرير الأحكام الشرعية التي تناسب لصوص البوادي في الأوطان الجزائرية" طالب فيه بتطبيق القوانين الإسلامية بدل قانون الأهالي على من ارتكب أية مخالفة[5]، وقد عاصرت دعوته دعوته هذه حملة شرسة من السلطة الاستعمارية والمستوطنين حول ظاهرة غياب الأمن، وضرورة تسليط أقصى العقوبات على مرتكبي السرقات وهم من المسلمين لذلك فشلت دعوته، ولا نظن أن المكي كان يحاول "المواءمة بين الشريعة والقانون الجنائي الفرنسي" في هذا التقرير[6]، ولكنه سعى للدفاع على ما تبقى من صلاحيات القضاء الشرعي ورفض قانون الأهالي بصفة رسمية قانونية، باعتبار أن القضاة القضاة الفرنسيين غير مؤهلين لمتابعة هذه القضايا، إضافة إلى أنها تجلب متاعب وتكاليف للمؤسسات الفرنسية فقال: "...وبسبب ذلك امتلأت الأحباس، وكثرت مصاريفها على الدولة وتعب غاية التعب حكام البوليس، وحكام الشريعة من غير حصول فائدة..."[7]، وطالب السلطات الفرنسية بضرورة وضع قانونا خاصا بلصوص البوادي "والذي يظهر لنا أن هذا الفساد العظيم والضرر الجسيم لا يزول الا اذا جعلت الدولة قانونا شرعيا، خاصا بسراق البوادي الذين يأتون للسرقة من جهة وللقتل من أخرى"[8]؛ وأجاز- وهو الفقيه

---

1 - وضع الأستاذ جمال قنان لهذه العريضة العنوان التالي: "عريضة ضد التجنس ومن أجل الدفاع عن حقوق القضاء الإسلامي". أنظر: قنان، مرجع سابق، ص 197.

2- تبنى معه هذا الموقف الفقيه والمساعد المسلم بالمحاكم الفرنسية أحمد بوقندورة وكذلك سليمان بن صيام من أعيان مدينة الجزائر، للمزيد: Conseil Général d'Alger,1875,PP 571-573 Et 1876, P, 140.

3 - نفسه، ص 177.

4- عن صيغ المعاملات والنشاط الفلاحي من خلال عقود القضاة أنظر: عبدالباسط قلفاط، القضايا الاقتصادية للمجتمع الجزائري من خلال المحاكم الإسلامية 1886-1930 مدينة الجزائر أنموذجا، أطروحة دكتوراه (2014-2015)، بوزريعة جامعة الجزائر 2، صص 120 إلى 126.

5 - أنظر التقرير عند فيلالي، ص 64.

6- هذا رأي بعض الباحثين منهم: Christelow, Op.Cit, P 220 وعبدالعزيز فيلالي، مرجع سابق، ص 39.

7 - تقرير الأحكام الشرعية عند فيلالي، ص 65.

8 - نفسه، ص 66.

القاضي– للدولة أن تضاعف العقوبة على "من تكرر منه ذلك الفعل بالسجن الأبدي والنفي"، وإذا ثبت شرعا ملكية المدعي لما سُرق منه وبمعرفته للسارق فلا حاجة للشهود في المحكمة[1].

وفيما لا يقل عن نصف التقرير أورد المكي بن باديس مجموعة من النصوص الشرعية من السنة النبوية والمصادر الفقهية "التي تصدق قولنا وتحقق ما ظهر لنا من الصواب"، فأتى بأقوال العلماء القدامى والأقربين وفتاوى الفقهاء في مسائل السرقة والغصب والحرابة[2].

كان المكي من أبرز المعارضين لمرسوم 1886 قبل صدوره، وقد تزعم معارضة سكان قسنطينة، وطالب زملاءه في المجالس الفرنسية وخارجها بضرورة التمسك بالتمثيل السياسي كوسيلة للدفاع عن الذاتية الإسلامية والقضاء الشرعي والهوية الحضارية[3]؛ وقف ضد القانون وطالب بإلغائه جملة، وانفرد بعريضة وقعها وحده تتضمن قضايا سياسية واجتماعية وثقافية وقضائية هامة، وتكشف عن معاناة الجزائريين بالمحاكم الفرنسية، وذكّر الفرنسيين بأن خبرته الطويلة التي زادت عن الأربعين سنة هي التي ألزمته بنصح الفرنسيين مرارا بغرض المنفعة العامة، وقدم من خلالها نظرة سياسية حضارية في أسباب سقوط الأمم والحضارات وهو غياب العدل وانتشار الظلم، ويؤكد أن الله عندما يريد أن يرفع الظلم عن خلقه لا يستطيع أحد أن يمنع ذلك وهي نظرة قرآنية خالصة، وأورد أمثلة تاريخية عن ذلك[4].

من خلال التقرير السابق ومختلف العرائض الأخرى كان الشيخ المكي رافضا للقوانين الاستثنائية بطريقة سياسية، فهو من جهة يمدح السلطة الفرنسية وأعمالها التي تهدف إلى "تعمير إقليم الجزائر بالمحاسن وتعمير فلاته بالبناء وفتح الطرق..."، ولكنه يطالبها بضرورة العودة لأحكام الشريعة الإسلامية المطبقة على اللصوص، ومن خلال هذا الطلب يدعو إلى ضرورة استرجاع القضاة المسلمين لصلاحياتهم في القضاء الجنائي؛ واستمرت هذه المطالب خلال التسعينات، وهو ما تضمنته أجوبة عريضة أعيان قسنطينة على أسئلة لجنة مجلس الشيوخ لسنة 1891، والتي كانت صريحة في رفض مرسوم 1886 والكشف عن قضايا المجتمع الجزائري نهاية القرن 19[5]؛ 19[5]؛ وهي محطات تبلور فيها بعد أساسي في الحركة الوطنية وهو الاستمرارية والعمل على كل الجبهات، حتى وان برزت المقاومة في مرحلة في جانب أكثر من الجوانب الأخرى.

4-3 المساواة في التمثيل السياسي: يعتبر التمثيل السياسي الحقيقي للمسلمين الجزائريين وسيلة للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، ولذلك كان مطلبا أساسيا عند مختلف توجهات النخب والحركتين الإصلاحية والوطنية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وكثيرا ما كان الشيخ المكي يؤكد لزملائه بضرورة المطالبة بالمساواة في التمثيل السياسي في مختلف الهيئات حتى يوصلوا صوتهم ومطالبهم

1 – نفسه.

2 – تقرير الأحكام الشرعية عند فيلالي، مرجع سابق، صص 68 إلى 73.

3 – نفسه، ص67.

4 – العريضة التي قدمها المكي بن باديس عند جمال قنان، مرجع سابق، ص 41.

5 – Henri Pensa, L'Algérie :Voyage de la délégation de la Sénatoriale d'études des questions Algériennes, Présidée par Jules Ferry, Rothschild Editeur, 1984, Paris, PP 215-222.

للمسؤولين الفرنسيين في الجزائر وباريس، ومن خطبه الهامة في هذه المسألة تلك التي ألقاها في 17 أكتوبر 1881 بمجلس عمالة قسنطينة وطالب فيها بزيادة التمثيل السياسي للمسلمين، ومساواته بتمثيل الفرنسيين في حق التصويت على القرارات والمشاريع[1]، وقد كان حضوره دائما بالمجلس للدفاع عن قضايا الجزائريين، في وقت كان يغيب فيه زملاءه وان حضروا فلا يتدخلون ولا يعارضون السياسة الاستعمارية[2].

نجد هذه المسألة كذلك في عريضة سكان قسنطينة للبرلمان الفرنسي المطالبة "بمنح الأهالي الأعضاء بالمجالس البلدية والمجالس العامة والمجلس الأعلى بمدينة الجزائر نفس الحقوق التي للأعضاء الفرنسيين... بدون أي قيد، بمعنى إلغاء التمييز الموجود حاليا"، وتؤكد العريضة على مطلب الاقتراع "المضيق" من الجزائريين أنفسهم، لأن الممثلين الحاليين المعينين من طرف السلطة ليست لهم الجرأة لمعارضة تشريعات وتصرفات السياسيين والعسكريين الفرنسيين المضرة بأبناء مجتمعهم [3].

نتيجة لتفاعل المكي الايجابي مع تحديات عصره وبعد احتكاكه بنخب متعددة المشارب والاتجاهات، فقد كانت له مواقف متفتحة من بعض السياسات الاستعمارية وأخرى رافضة متشددة تجاه مشاريع أخرى، فمن المواقف المتفتحة مطالبته بمساعدة "الأهالي" المسلمين في تحديث فلاحتهم بإدخال وسائل وطرق الزراعة الأوروبية إلى الفلاحة العربية[4]؛ أما المواقف المتشددة فقد قسم في إحدى كتاباته أهداف بعض المشاريع الفرنسية إلى ثلاثة وهي: الاعتداء على المال والثروة والاعتداء على البدن وآخرها الاعتداء على الدين والقيم الحضارية للإنسان، وكان يرى أن أخف تلك الاعتداءات الأولى وأوسطها الثانية، أما تلك التي تمس بالدين والعقيدة فهي أصعبها[5]، ولم يقدم فيها تنازلا، ومنها الاعتداءات على القضاء وسياسة التجنيس، فهو لم يساوم فيها وسلم مشعل الرفض لابنه حميدة وزملائه ونشره بين الجزائريين، حيث كان مرافقا لكل الاحتجاجات وموقعا بكل العرائض.

يعتبر المكي بن باديس من أبرز أعضاء الفريق الذي حافظ على الضمير الوطني حيا، من موقعه في الوظيفة أو الصحافة أو المجالس الرسمية وخلال الاتصال بالأوروبيين رسميين وأحرار، ويعد هذا العمل استمرارا للكيان الوطني الذي حاول الاستعمار القضاء عليه، حتى اعتبر أول شخصية بهذا الحجم استغلت الوسائل السياسية والإعلامية للأوربيين في نشر أفكاره[6].

خاتمة

[1] - Christelow, Op.Cit, P 254

[2] - تابليت، مرجع سابق، ص 270.

[3] - عريضة سكان قسنطينة، صص 201-202.

[4] - Christelow, Op.Cit, P 233

[5] - سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، مرجع سابق، ص 353.

[6] - عن دوره وآثاره أنظر: فيلالي، مرجع سابق، صص 28-48. وكذلك سعدالله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، صص،378-381. وكذلك ألان كريستلو، "المكي ابن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية في القرن 19"، مجلة الثقافة، الجزائر، سبتمبر-أكتوبر، 1881، صص 41-51.

لقد كانت جهود الشيخ المكي بن باديس وأصحابه وراء تبلور الإجماع الوطني حول مجموعة من القضايا أهمها:رفض مرسوم 1886 القضائي الذي أضر بالقضاء الشرعي والشريعة، وكذلك الدعوة إلى توسيع التمثيل السياسي للمسلمين الجزائريين في مختلف المجالس النيابية، وثالثا رفض التجنيس الجماعي وعمليات التنصير والمس بقوانين الأحوال الشخصية والدين الإسلامي؛ وقد أكد على ضرورة مشاركة المسلمين الجزائريين في المؤسسات الاستعمارية ليتسنى لهم الدفاع عن حقوقهم، وهي الوسيلة التي تمسك بها رواد الحركة الوطنية مطلع القرن 20؛ إن نشاط المكي وفئة من الجيل الذي عاصره يفند ادعاء بعض مؤرخي المدرسة التاريخية الاستعمارية بغياب دور المجتمع الجزائري ونخبه الوطنية في تسيير الأحداث بعد فشل المقاومة المسلحة خاصة بعد انتفاضة 1871، وتثبت تلك المساهمة بقاء حس المقاومة بمختلف أشكالها وتسليم مشعلها للجيل القادم الذي سيعرف كيف يستغل وسائل عصره ويتأثر إيجابا بأحداثه لتحقيق نفس مطالب الأجيال السابقة.

المراجع العربية

- ألان كريستلو، "المكي ابن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية في القرن 19"، مجلة الثقافة، الجزائر، سبتمبر-أكتوبر، 1881.
- بوعزيز يحي، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- بولثريد عائشة، التعليم العربي الحر في الجزائر ومؤسساته من سنة 1947 إلى سنة 1962، قسنطينة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2017.
- تابليت علي، بحوث في تاريخ الجزائر،ج3 المغرب العربي، طبعة وزارة المجاهدين، 2014.
- التميمي عبدالجليل، "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 01 سنة 1974.
- الجلالي محمد ابن عابد، تقويم الأخلاق، قسنطينة، المطبعة الجزائرية الاسلامية، 1927.
- حباسي عبدالهادي شاوش، "من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر(1830-1962)"، مجلة الدراسات التاريخية، ع، 10، سنة 1997.
- حلوش عبدالقادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، الجزائر، دار الأمة، 1999.
- سعدالله أبوالقاسم، أفكار جامحة، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.
- سعدالله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- سعدالله أبو القاسم، أفكار جامحة، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.

- سعدالله أبوالقاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1 (1860- 1900)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000.

- سعدالله أبو القاسم، القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

- سعدالله أبوالقاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4 - ج7، بيروت، دار الغرب الاسلامي، 1998 .

- فيلالي عبدالعزيز، السياسة والقضاء عند المكي بن باديس وابنه حميدة، عين مليلة، دار الهدى، 2014.

- قلفاط عبد الباسط، "الاستعمار الفرنسي والقضاء الإسلامي في الجزائر خلال القرن 19"، حوليات مخبر التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، ع 04، سنة 2011.

- قلفاط عبد الباسط، سياسة الاحتلال الفرنسي تجاه القضاء الإسلامي في الجزائر ما بين 1830-1892، الجزائر، دار قرطبة، ط1، 2015.

- قلفاط عبد الباسط، القضايا الاقتصادية للمجتمع الجزائري من خلال المحاكم الإسلامية 1886-1930 مدينة الجزائر أنموذجا، أطروحة دكتوراه، بوزريعة: جامعة الجزائر 2، (2014-2015).

- قنان جمال، نصوص سياسية جزائرية في القرن 19(1830-1914)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

- معاشي جميلة، الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية بقسنطينة من خلال سجل مراسلات – لجنة الشؤون الدينية(1885-1904)، عنابة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2012.

- نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، بيروت، مؤسسة نويهض الثقافية، 1980.

المراجع الأجنبية

- Ageron (Ch.R), Les Algériens Musulmans et la France, T1, Paris, Presses Universitaires de France, 1968.

- Allan Christelow, Muslim law courts and the French Colonial Stat in Algeria, Newjersy, University press, 1985.

- Conseil Général D'Alger, 1858-1875- 1876

- Conseil Général de Constantine 1865, Séance 03-10-1865. Et 1887.

- Pensa Henri, L'Algérie: Voyage de la délégation de la Sénatoriale d'études des questions Algériennes, Présidée par Jules Ferry, Paris, Rothschild Editeur, 1984.